

# المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

### القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم  
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح نياض

وعضوية القضاة السادة

محمد عثمان ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، فوزي العمري

المميز : محمد سليمان عبد النعيم البدور وكيلاه المحاميان إسماعيل أبو  
عيد ومحمد أبو عيد .

المميز ضدهما : ١- نواف سليم أبو عبيد

٢- نايف سليم أبو عبيد

وكيلهما المحامون مروان السعد وقيس قطب وزياد السعد

بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن

محكمة إستئناف حقوق إربد في القضية رقم ٢٠٠١/١٥٨٦ فصل ٢٠٠١/٧/١٦

القاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية إربد رقم ٩٧/٥٥٣ فصل

٩٩/٩/٢١ ورد دعوى المدعي لعدم صحة الوكالة الخاصة التي أقيمت الدعوى

بالإستناد إليها وتضمن المدعي الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي عليهما

المستأنفين في مرحلتي التقاضي .

#### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة الإستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها حيث أن الخصومة

متوافرة والوكالة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .

٢- المميز ضدهما يستغلان في الواقع أرض المدعي والكسارات موجودة فيها

والعبرة والدلالة للمقاصد والمعاني .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٣٧٣/٢٠٠١

رقم القرار :

- ٣- الوكالة مرفقة مع الدعوى وتحدد المطالبات وما جاء بالوكالة ينفي الجهالة .  
٤- إن الوكالة والمطالبة صحيحة والعدالة تقضي الحكم للمميز بطلباته.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

### القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن ملخص وقائع هذه الدعوى يتمثل في أن المدعي محمد سليمان عبد النعيم كان قد أقام الدعوى رقم ٩٧/٥٥٣ لدى محكمة بداية حقوق إربد ضد المدعى عليهما :

١- نواف سليم محمود أبو عبيد .

٢- نايف سليم محمود أبو عبيد

لمطالبتهما ببذل أضرار وبذل أجر المثل وبذل حصة تشريك في قطعة الأرض رقم ١ حوض ١١ عزين الشمالي / قرية حمد وعلى سند من ان المدعى عليهما قاما بفتح محجر واستخرجا حجارة من الأرض المذكورة والحقا بها أضراراً بالغة .

بعد أن نظرت المحكمة الدعوى على النحو الوارد في محاضرهما واستكملت إجراءات المحاكمة قررت بتاريخ ٩٩/٩/٢١ إلزام المدعى عليهما بدفع مبلغ (٩٩٠٠) للمدعي بدل أجر المثل لحصته في قطعة الأرض موضوع الدعوى وتضمينهم الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

لم يرتض المدعى عليهما بالقرار المذكور أعلاه فطعنا به لدى محكمة إستئناف إربد والتي قررت في القضية رقم ٢٠٠١/١٥٨٦ بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦ فسخ القرار المستأنف ورد الدعوى لعدم صحة الوكالة التي أقيمت الدعوى بالإستناد إليها وتضمين المدعي الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

لم يقبل المدعي بالقرار الصادر عن محكمة الإستئناف فطعن به تمييزاً .

وبالنسبة للسبب الأول من أسباب التمييز نجد ومن الرجوع إلى الوكالة المعطاة من المدعي للمحامي إسماعيل أبو عيد أنه قد ورد فيها أسماء المدعى عليهما والخصوص الموكل به وبالأرض الكائنة في صمد مما ينفي عنها صفة الجهالة الفاحشة إذ لم يرد في البينة أن المدعي والمدعى عليهما لهما أرض مشتركة في صمد غير الأرض موضوع الدعوى وأن عدم ذكر رقم قطعة الأرض والحوض في الوكالة لا يجعلها مستوجبة الرد ونجد من الرجوع إلى القرار التمييزي رقم ٩٤/١٦٩٢ والذي إستندت إليه محكمة الإستئناف في ردها للدعوى أن ما ورد فيه لا ينطبق مع ما ورد في وكالة المحامي إسماعيل أبو عيد إذ أن الموكل به المحامي معلوم وقابل للإنبابة وواضح فيها ماهية المطالبة .

وحيث أن محكمة الإستئناف قد ذهبت في قرارها المميز لخلاف ذلك فإن ما ورد بهذا السبب وارد على القرار المميز وموجب لنقضه .

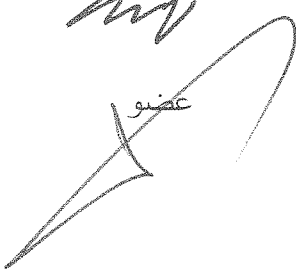
وعليه ودون حاجة لبحث باقي أسباب التمييز على أساس أن الرد عليها سابق لأوانه نقرر نقض القرار المميز لورود السبب الأول من أسباب التمييز عليه وإعادة الأوراق لمصدرها لإجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٤٢٢ هـ الموافق ١٧/٩/٢٠٠١م

القاضي المترئس



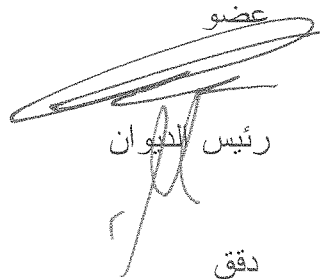
عضو



عضو



عضو



رئيس الدewan

دقق

ل/م